

Distr.
GENERAL

A/53/788/Add.1
14 June 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والخمسون
البند ١٦٥ من جدول الأعمال
وحدة التفتيش المشتركة

مذكرة من الأمين العام

إضافة

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة تعليقاته وتعليقات لجنة التنسيق الإدارية على تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: توسيع المشاركة مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة"، وذلك بغية النظر فيهما (A/53/788).

تعليقات الأمين العام ولجنة التنسيق الإدارية على تقرير
وحدة التفتيش المشتركة المعنون "مكتب الأمم المتحدة لخدمات
المشاريع: توسيع المشاركة مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة"

أولا - مقدمة

١ - الغرض من التقرير الذي أعدته وحدة التفتيش المشتركة هو السعي إلى تعزيز التعاون والشراكة على نحو أكثر فعالية بين مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وتقديم خدمات إنمائية عالية الجودة وحسنة التوقيت وفعالة من حيث التكاليف لتنفيذ المشاريع تنفيذا ناجحا لخدمة الأقطار المستفيدة من البرامج. ويقدم التقرير لمحة عامة عن إنشاء مكتب خدمات المشاريع منذ بداياته الأولى كشعبة تنفيذية من شعب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى وضعه الراهن ككيان مستقل. ويبرز التقرير إنجازات المكتب ويدعو إلى تقسيم العمل بين مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة على نحو أكثر وضوحا وتمييزا استنادا إلى المزايا النسبية الخاصة بكل منها.

٢ - ويركز التقرير على مسائل التنظيم والإدارة في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وعلى بنيته ووظائفه المتطورة، ونوعيته الفريدة كمقدم لخدمات إنمائية عالية الجودة وحسنة التوقيت وفعالة من حيث التكاليف دون أن تكون له ولاية موضوعية بهذا الشأن في أي قطاع، وككيان ذاتي التمويل يعمل بأسلوب تجاري. وقدم المفتشون عددا من التوصيات الرامية إلى تعزيز فعالية مكتب خدمات المشاريع وزيادة وتنوع قاعدة عملائه ومصادر دخله، وكذلك تنوع مصادر مشترياته، وتوصيات بشأن التدابير الرامية إلى تحسين التعاون بين مكتب خدمات المشاريع وشركاء منظومة الأمم المتحدة من خلال تقسيم العمل على نحو أكثر فعالية.

٣ - ومنذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، عمل مكتب خدمات المشاريع ككيان ذاتي التمويل مستقل وذوي هوية متميزة من كيانات الأمم المتحدة بينما ظل مرتبطا بشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي^(١) وكيانات تنفيذية أخرى. إذ يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من مقره الرئيسي وشبكته الميدانية دعما إداريا لمكتب خدمات المشاريع يشمل المسائل المالية ومسائل الموظفين. وبالرغم من تنوع قاعدة عملاء مكتب خدمات المشاريع في الآونة الأخيرة، وبخاصة فيما بين كيانات الأمانة العامة، فقد ظلت الشراكات مع الوكالات المتخصصة محدودة. وحول هذه النقطة بالذات يدعو التقرير إلى توسيع الشراكات مع الوكالات المتخصصة ويقول إن ذلك سيتيح فرصة سانحة لزيادة فعالية استخدام خدمات المكتب ضمن منظومة الأمم المتحدة.

٤ - ولقد استفادت وحدة التفتيش المشتركة، لدى إعداد تقريرها، من الآراء التي أعرب عنها مسؤولون من مكتب خدمات المشاريع ومن عدد من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، فضلا عن الآراء التي أبداه ممثلو عدد من الدول خلال المشاورات التي أجراها المفتشون.

٥ - وتستند هذه التعليقات إلى الآراء التي أبدتها إدارة مكتب خدمات المشاريع وكذلك لجنة التنسيق الإداري التابعة له والإدارات والمكاتب المعنية في الأمانة العامة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية، وجرى استعراضها والموافقة عليها بالنيابة عن لجنة التنسيق الإدارية.

ثانيا - تعليقات عامة

٦ - يستحق الاتجاه العام لتقرير وحدة التفتيش المشتركة الترحيب بصفة عامة حيث يؤكد على السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز التعاون المتبادل بين مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمشاركة على نطاق أوسع مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة كمقدم خدمات. ويأتي إصداره في وقت تبذل فيه منظومة الأمم المتحدة جهدا دؤوبا بهدف الإصلاح والتجديد. وينبغي استعراض التقرير والتوصيات الواردة فيه استنادا إلى هذه الخلفية.

٧ - وتتفق لجنة التنسيق الإدارية تماما مع الهدف الضمني للتقرير - وهو المساهمة في توزيع المسؤوليات فيما بين مؤسسات الأمم المتحدة توزيعا فعالا إلى أقصى حد ممكن في سعيها لتقديم خدمات إنمائية ذات نوعية عالية وحسنة التوقيت وفعالة من حيث التكاليف لمصلحة البلدان المستفيدة من البرامج.

٨ - والواقع أن مبادرة الإصلاح التي قام بها الأمين العام والتي أفضت إلى الوضع الحالي لمكتب خدمات المشاريع كانت قد جاءت نتيجة شواغل تتعلق بالسياسات أثارت آنذاك في إطار لجنة التنسيق الإدارية. ولهذا، كان من التحديات الرئيسية التي واجهها مكتب خدمات المشاريع منذ إنشائه كمقدم لخدمات المشاريع الإنمائية المتاحة لجميع مؤسسات وكيانات منظومة الأمم المتحدة هو إيجاد تقسيم فعال ومناسب للعمل مع مؤسسات ووكالات الأمم المتحدة الأخرى العاملة في ميدان التعاون التقني.

٩ - وعلى مدى السنوات الأربع الماضية، كرس مكتب خدمات المشاريع جلَّ جهده، لإتاحة خدماته لقاعدة أوسع من عملائه في منظومة الأمم المتحدة، من ناحية، وعلى إيجاد سبل لتحسين استخدام الخبرة الفنية المتوفرة في المؤسسات الأخرى، من ناحية أخرى. وبالرغم من إحراز بعض التقدم، لا زال هناك متسع لمزيد من التحسينات على الجبهتين كليهما. ولقد أسهم تقرير وحدة التفتيش المشتركة إسهاما مفيدا في الحوار الجاري بشأن كيفية المضي قدما في هذين المجالين.

١٠ - وبينما تتفق لجنة التنسيق الإدارية تماما مع الاتجاه العام المعروض في التقرير والقائل بأن تعزيز الشراكة بين مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وكيانات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة العاملة في

مجال التعاون التقني يمكن أن يعمل على تعزيز الدعم الكلي الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى البلدان التي تطلب من المنظومة خدمات إنمائية وسواها من الخدمات، تود أن تؤكد أن تلك الشراكات، كيما تحقق الأثر المراد منها، ينبغي أن تنطلق من فهم واضح لولايات كل منها ومواطن قوتها النسبية. وحيث أن التقرير يركز على مكتب خدمات المشاريع وعلاقاته مع المؤسسات الأخرى في المنظومة، فمن الطبيعي أن يبرز مساهمة المكتب بوضوح أكبر من دور المنظمات الأخرى. ويود أعضاء لجنة التنسيق الإدارية التركيز في هذا المضممار على الدور المزدوج الذي تقوم به الوكالات المتخصصة كمراكز للتفوق وكوكالات منفذة في مجالات اختصاصها المعنية. ولا بد من مراعاة جانبي هذا الدور في الشراكات المتطورة مع مكتب خدمات المشاريع. فمن صلب نهج "الشراكة" أن يحترم الطرف ولاية واختصاص الطرف الآخر احتراماً كاملاً مع استفادة كل منهما في الوقت نفسه من مواطن قوة الآخر. وينبغي أن تهدي بهذا النهج القرارات المتعلقة بتكليف الوكالات المنفذة وبقبول المسؤولية عن إدارة المشاريع، كما ينبغي أن تهدي به طرائق التعاون على مختلف مراحل تنفيذ المشروع. ويقوم هذا النهج المتأصل في مفهوم "الخدمة" الذي تستند إليه ولاية مكتب خدمات المشاريع على اختيار الدول الأعضاء بحرية، من بين الخيارات المختلفة المتاحة لها، مع عدم الإخلال بطبيعة الحال بصلاحياتها، مقدم خدمة تأمل أن تحصل منه على أداء وقيمة تلبي توقعاتها.

١١ - ولا يوفر التقرير عموماً نظرة كلية للمواضيع المتصلة بمكتب خدمات المشاريع وعلاقاته مع مؤسسات المنظومة، ولكنه يرسى مع ذلك أساساً جيداً لزيادة تحسين فعالية مكتب خدمات المشاريع وينهض بالحوار الجاري داخل منظومة الأمم المتحدة بشأن أنجع السبل للاستفادة من مواطن القوة المختلفة والمتكاملة في آن معا التي تمثلها شتى مؤسسات المنظومة، في مجال التعاون الإنمائي وتقديم خدمات إلى الدول الأعضاء. وبذا، يمثّل التقرير مساهمة قيّمة في دفع جهود الإصلاح التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة.

ثالثاً - التعليقات على التوصيات

ألف - توصيات موجهة إلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

١ - إن المكتب باستفادته من دوره بوصفه كياناً مستقلاً له هويته وتمويله الذاتي، ومكانته بوصفه مقدماً لخدمات المشاريع دون ولاية موضوعية، ينبغي أن يولي أولوية للشراكة مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وأن يسعى بهمة إلى الحصول على خبرة هذه المؤسسات ويحددها ويستخدمها.

١٢ - ثمة اتفاق عام كامل على أهداف هذه التوصية في إطار منظومة الأمم المتحدة، ويواصل مكتب خدمات المشاريع تدعيم الجهود التي بذلها بالفعل في هذا المجال. وفي جملة تلك الجهود الحصول على مدخلات متخصصة من وكالات الأمم المتحدة على نحو ما تم تحقيقه فيما يزيد على ١٥ بلداً في مجال

التنمية الاقتصادية المحلية حالياً وزيادة استخدام "اتفاقات الاستبقاء" التي وضعت من أجل استخدامها في الشراكات بين الوكالات.

١٣ - وبالمقابل، ينبغي أن يستفاد حسب الاقتضاء، من الخبرة التقنية الخاصة التي طورها مكتب خدمات المشاريع في المشاريع التي تقع تحت الولاية الموضوعية لمؤسسات المنظومة، ولا سيما في مجال إدارة المشتريات والقروض. وبصورة عامة، ينبغي إجراء مشاورات مبكرة بين مكتب خدمات المشاريع والوكالات المتخصصة بشأن جميع المسائل التقنية ذات الاهتمام المشترك. فمن شأن المشاورات المبكرة ألا تمنع ازدواجية الجهود وتسهيل التنسيق والمساهمة في زيادة الكفاءة في استعمال الموارد الضئيلة فحسب وإنما يمكنها أن تساعد أيضاً على كفاءة إتاحة الخبرة العملية المكتسبة من تنفيذ المشاريع المباشر إلى جميع المعنيين بتصميم وتخطيط البرامج والمشاريع.

١٤ - وإن أعضاء لجنة التنسيق الإدارية على استعداد أن يواصلوا تعاونهم مع مكتب خدمات المشاريع على أساس مقبول من الطرفين لمعالجة القضايا التي تثيرها هذه التوصية والتوصل إلى حلول عملية بشأنها.

٢ - ينبغي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن يواصل تكثيف جهوده لتنويع مصادر دخله وعملائه.

١٥ - هذه التوصية تتماشى تماماً مع السياسات والممارسات الراهنة. فتنويع مصادر الدخل وقاعدة العملاء يمثل عنصراً أساسياً من أي خطة عمل لمكتب خدمات المشاريع وسيظل يمثل جزءاً هاماً من التخطيط على الأجلين القصير والطويل. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الهدف قد حظي أيضاً بتأييد قوي من الاجتماع الذي عقدته الإدارة العليا لمكتب خدمات المشاريع في المعتكف الذي عقدته في مطلع هذا العام.

٣ - ينبغي أن يتواصل ما يمكن من اللامركزية في المكاتب للنجاح في اختبارات تأمين كتلة حرجة من المشاريع في مجال معين يكفي لتمويله الذاتي. وفي هذا السياق يتعين على المكتب أن يعالج المشاكل والقضايا المثارة في ألف - ٥ أعلاه [A/53/788]، وخاصة ما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين مختلف المكاتب اللامركزية والمقر.

١٦ - يقوم المكتب، في إطار عملية تخطيط أعماله السنوية، بتفحص جميع الكيانات اللامركزية التابعة له ليكفل، في جملة أمور، بقاءها ممولة بالكامل تمويلاً ذاتياً. ويضطلع من حين لآخر، وحسب الاقتضاء، بتقييمات مخصصة. وجرى النظر بإمعان في مسألتني الاتصال والتنسيق من خلال استقصاء أنجز مؤخرًا. وسيتم في وقت لاحق من هذا العام عقد فريق عامل لمتابعة توصيات معينة منبثقة عن الاستقصاء.

١٧ - وتجدر الإشارة بصفة خاصة في هذا السياق إلى افتتاح المكتب الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩ في مقر منظمة الأغذية والزراعة. وقد وافقت منظمة الأغذية والزراعة على توفير مساحة المكتب لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بموجب اتفاق عام للتعاون وقع بين المنظمين في أوائل هذا العام. ومكتب روما هو أحدث سلسلة المكاتب والمراكز اللامركزية التي أنشأها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على مدى السنوات الخمس الأخيرة بهدف تيسير التفاعل مع عملائه.

٤ - ينبغي أن يواصل مكتب خدمات المشاريع الاستفادة من الشبكة الميدانية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأن ينتفع في المقام الأول بالخدمات الإدارية والمالية التي يقدمها البرنامج الإنمائي، شريطة اقتناعه بأن الخدمات التي يحصل عليها فعالة بالقياس إلى تكاليفها.

١٨ - تبرز هذه التوصية الرأي الذي أعرب عنه الأمين العام وقت إنشاء مكتب خدمات المشاريع والذي كررت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية تأكيده، وهو أن مكتب خدمات المشاريع ينبغي أن ينتفع بقدر الإمكان بالخدمات الإدارية والمالية التي يقدمها البرنامج الإنمائي وكذلك بشبكته الميدانية. ويوافق مكتب خدمات المشاريع على أنه من المنطقي مواصلة استخدام الخدمات الإدارية التي يقدمها البرنامج الإنمائي وعلى أن يكون ذلك الاستخدام رهنا بفعاليتها من حيث التكلفة.

٥ - ينبغي أن يضع المدير التنفيذي سياسة لجهد متضافر ومستدام يبذله المكتب لزيادة التوزيع المنصف بين مصادر الشراء والتعاقد على السلع والخدمات بما في ذلك خدمات الشركات الاستشارية والخبراء الاستشاريين، مع توجيه اهتمام خاص للمصادر من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال والبلدان المانحة الرئيسية التي لا يستفاد منها استفادة كاملة. وفوق كل هذا، فبالنسبة لما يقدم على الشبكة الالكترونية، وهو ما قد لا يتاح بيسر، وخصوصا بالنسبة لعدد كبير من البلدان النامية، ينبغي للمكتب أن يقوم بما يلي:

١' إصدار قائمة بالمعدات والسلع والخدمات اللازمة بصفة دورية ومناسبة التوقيت؛

٢' التخطيط لعقد حلقات تدريبية بشأن المشتريات يحضرها ممثلو البلدان النامية؛

٣' جمع وتحديث المعلومات عن السلع والمعدات المتاحة وكذلك الشركات الاستشارية والخبراء الاستشاريين من البلدان النامية.

١٩ - يتفق مكتب خدمات المشاريع مع مقصد هذه التوصيات، وهو "تحقيق توزيع أكثر إنصافاً بين مصادر الشراء والتعاقد على السلع والخدمات. كما أثارت بعض الوفود المسألة في اجتماع المجلس التنفيذي عام ١٩٩٨، وتعهد مكتب خدمات المشاريع بإحراز مزيد من التقدم في هذا الصدد. وسيستند إلى توصيات وحدة التفتيش المشتركة في مواءمة مجموعة الخيارات التي ينظر فيها مكتب خدمات المشاريع حالياً لتوسيع نطاق

الاشتراك في أنشطته المتعلقة بالشراء والتعاقد. إلا أنه ينبغي ملاحظة أن مكتب خدمات المشاريع مطالب أيضا بإحراز أفضل قيمة لكل عملائه، مما يشكل بعض التقييدات لنطاق سعى مكتب خدمات المشاريع إلى تحقيق هذا الهدف، لا سيما بالنظر للطبيعة المتخصصة جدا للسلع والخدمات المشتراة. فضلا عن ذلك، فإن الإجراءات المطلوبة من مكتب خدمات المشاريع بخصوص شراء السلع أصبحت بشكل متزايد هي الباقية بعد استنفاد بدائل الشراء المحلية من خلال التنفيذ الوطني. ويصدق نفس الشيء عندما يسود التنفيذ المباشر بواسطة المكاتب القطرية. غير أنه سجلت في عام ١٩٩٨ تحركات صاعدة في الحصول على خدمات الشركات والأفراد، حيث توجد مرونة أكبر عادة (انظر: DP/1999/22/Add.1).

باء - توصيات موجهة إلى مؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها

١ - ينبغي أن يقوم الأمين العام للأمم المتحدة بما يلي:

(أ) النظر في إنهاء عمل لجنة التنسيق الإداري التي بعد أن حققت أغراضها في الفترة الانتقالية أصبحت الآن، كما قالت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية طبقة إدارية لا لزوم لها وخاصة بعد أن أصبح المدير التنفيذي يقدم تقاريره مباشرة إلى المجلس التنفيذي الذي يمارس مهام الرقابة.

٢٠ - يرأس مدير البرنامج الإنمائي لجنة التنسيق الإداري، التي يقدم مكتب خدمات المشاريع تقريره إليها مباشرة، وتضم في عضويتها وكيل الأمين العام لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. ويعمل المدير التنفيذي لمكتب خدمات المشاريع بوصفه أميناً للجنة التنسيق الإداري. ورأي الأمم المتحدة المدروس هو أن وصف لجنة التنسيق الإداري بأنها "طبقة إدارية لا لزوم لها" غير صحيح، وأن تعليق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الذي بنى عليه المفتشون توصيتهم لا يعبر عن الدور الذي تقوم به لجنة التنسيق الإداري حالياً. وبخاصة ليس دوراً للجنة التنسيق الإداري والمجلس التنفيذي متكاملين وإنما متميزين عن بعضهما تماماً.

٢١ - وتعمل لجنة التنسيق الإداري كجنة توجيه إداري لعمليات مكتب خدمات المشاريع. وهذا دور هام نظراً لتعدد بيئة الأمم المتحدة التي يعمل فيها مكتب خدمات المشاريع، وتشمل عدة عملاء رئيسيين ونظم ووصلات بينية هامة للعمليات. وكانت اللجنة أداة هامة في توجيه تحول مكتب خدمات المشاريع إلى كيان مستقل داخل الأمم المتحدة ينحو إلى تقديم الخدمات - وهو تطور مؤسسي اعترف به المفتشون كتطور إيجابي. وفي الاضطلاع بدور الرقابة الإدارية هذا، تتوقع اللجنة أن تضيف قيمة لعمليات مكتب خدمات المشاريع. غير أن دور الرقابة هذا إداري محض ويتعلق على وجه القصر بشؤون العمليات. وهو متميز عن دور مراقبة السياسات الحكومية الدولية الذي هو مهمة خاصة بالمجلس التنفيذي ويوفر إطار السياسة العامة الذي يعمل داخله كل من مكتب خدمات المشاريع ولجنة التنسيق الإداري.

(ب) التعاون الوثيق مع المكتب لاقتراح وتنفيذ الطرائق الكفيلة بالتحويل المناسب التوقيت للأموال إلى المكتب وفق ما أوصى به المجلس التنفيذي.

٢٢ - تناول مكتب المراقب المالي للأمم المتحدة المسائل المثارة في هذه التوصية ومن المنتظر إيجاد حل مرض لها.

٢ - ينبغي للأمين العام بوصفه رئيس لجنة التنسيق الإدارية، وبناء على الاقتراحات الواردة في الفصل الثالث، وخاصة الفقرات ١٠٩-١١٦ من الوثيقة A/52/788، أن يصدر تقريراً إلى الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن التدابير المحددة الرامية إلى تعزيز التعاون بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومكتب خدمات المشاريع بما يعكس تقسيماً للعمل أكثر فعالية، بالاستفادة على نحو أفضل من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بما في ذلك خبراتها الموضوعية والتقنية، ومن المكتب بوصفه مقدماً لخدمات المشاريع.

٢٣ - سيضع الأمين العام الترتيبات اللازمة لإعداد تقرير وفق الخطوط المقترحة أعلاه ليقدمه إلى الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة إذا ما طلبت إليه ذلك بعد النظر في تقرير وحدة التفتيش المشتركة وهذا التقرير.

جيم - توصيات موجهة إلى المجلس التنفيذي

١ - ينبغي أن يخصص المجلس التنفيذي جزءاً منفصلاً من اجتماعاته لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وذلك بغية: (أ) إتاحة فرصة أكبر للبلدان الأعضاء لمناقشة أنشطة المكتب؛ (ب) زيادة تقبله لدى المؤسسات والوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة بوصفه شريكاً في خدمة المشاريع عن طريق تعزيز طابعه ككيان مستقل وله هويته ولم يعد يدار مباشرة من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأمانة العامة للأمم المتحدة.

٢٤ - وضع المدير التنفيذي لمكتب خدمات المشاريع الترتيبات اللازمة لعرض تقرير وحدة التفتيش المشتركة على المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ١٩٩٩. وتتفق توصية وحدة التفتيش المشتركة بأن يخصص المجلس التنفيذي جزءاً منفصلاً من دوراته للنظر في مكتب خدمات المشاريع مع المقترحات التي طرحها الأمين العام في الوثيقة DP/1994/52 وتستحق أن ينظر فيها المجلس التنفيذي.

٢ - ينبغي أن يتواصل في ثوب جديد التفاعل بين المكتب وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، فهذا التفاعل هو السبب الأساسي لإنشاء الفريق الاستشاري للمستفيدين. وينبغي أن يوقف المجلس هذا الفريق ويوصي الأمين العام بصفته رئيساً للجنة التنسيق الإدارية، بدعوة مكتب خدمات المشاريع إلى العمل كعضو في اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية

إلى جانب عضويته الحالية في اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الإدارية (شؤون المالية والميزانية). فهذا سيكفل التفاعل بين المكتب ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة بأسلوب أكثر فعالية بالقياس إلى التكلفة. ويجوز أن يشترك المدير التنفيذي، عند الضرورة، في اجتماعات لجنة التنسيق الإدارية.

٢٥ - إن اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية واللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الإدارية (شؤون المالية والميزانية) شكلان للمشاورات المشتركة بين الوكالات وتخدمان تعزيز جدول الأعمال المشترك للمنظومة. وبالإضافة إلى عضوية مكتب خدمات المشاريع في اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الإدارية، يشترك في اجتماعات اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية وأصبح مساهما رئيسيا في أعمال اللجنة. كما أن المكتب عضو في لجنة تنسيق نظم المعلومات. إلا أن هذه الهيئات المشتركة بين الوكالات ليست جاهزة بعد لتحل محل الفريق الاستشاري للمستفيدين، حيث أنها لا توفر حوارا "ثنائيا" بين مكتب خدمات المشاريع وعملائه، الأمر الذي هو علة وجود الفريق. ولا ينبغي النظر إلى الفريق الاستشاري للمستفيدين على أنه جهاز للتنسيق المشترك بين الوكالات، وإنما بالأحرى على أنه آلية لمساعدة المدير التنفيذي لمكتب خدمات المشاريع في إنجاز مهامه. وقد تُوحي الفريق ليعمل كجزء من عملية المشاورات بشأن مسائل تنفيذية معينة يحددها مكتب خدمات المشاريع أو إحدى المنظمات الشريكة، بما في ذلك، حسب اللزوم، المنظمات من خارج منظومة الأمم المتحدة التي تكون لها صلة خاصة بالمشكلة والتي تستطيع تقديم إسهام مجد في حلها. ويقوم عمل الفريق الاستشاري للمستفيدين على ضرورة حل مشاكل معينة وارتباط ذلك بحدود زمنية.

٢٦ - وسيواصل مكتب خدمات المشاريع الاشتراك في الهيئات الفرعية للجنة التنسيق الإدارية، بما في ذلك المذكورة منها في الفقرة السابقة. وإذا أُحيلت مسائل السياسة العامة التي تؤثر على مكتب خدمات المشاريع والتي تنظر فيها تلك الهيئات إلى لجنة التنسيق الإدارية، يدعى مكتب خدمات المشاريع عندئذ إلى الاشتراك في المناقشات ذات الصلة.

دال - توصيات بشأن الآثار والإصلاح

١ - ينبغي أن يضيف مكتب خدمات المشاريع على خبرته في مجال تكييف الممارسات والإجراءات وفي مجال استنباط النهج والإجراءات والمنهجيات الملائمة للظروف المختلفة، ولا سيما في حالات الطوارئ، مزيدا من الشفافية ويجعلها متاحة للتقاسم مع مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى لتيسير تطبيقها في أنشطة كل منها.

٢٧ - يشترك مكتب خدمات المشاريع بنشاط في مبادرات الأمين العام المختلفة المتعلقة بالخدمات المشتركة. وبالإضافة إلى ذلك، يشترك في حلقات دراسية وحلقات عمل ترمي إلى تقاسم الدروس المستفادة أو يقود تلك الحلقات. واتخذ مكتب خدمات المشاريع ترتيبات لكي يقوم خبير استشاري خارجي

مستقل في شؤون الإدارة بدراسة عمليتي إدارة وإصلاح المكتب. وستخرج هذه الدراسة، التي تبحث السبل التي تمكن بها المكتب، أو لم يتمكن، من النجاح في التكيف مع الظروف المتغيرة، في شكل دراسة ستنتشر قريباً. ومن المنتظر أن تكون هذه الدراسة مفيدة لمنظمات الأمم المتحدة الأخرى التي تجري فيها برامج إصلاح مماثلة. وفيما يتعلق بالتحسين المستمر للمنهجيات نتيجة لأعمال مكتب خدمات المشاريع في حوالي ٢٠ بلداً خرجت من حالات الصراع، توزع وحدة إعادة التأهيل والاستدامة الاجتماعية التابعة للمكتب منشوراً دورياً بعنوان "نهج إعادة التأهيل والاستدامة الاجتماعية". وستجري زيادة تعزيز هذه الممارسات في المستقبل.

٢ - ينبغي أن يتقاسم المكتب خبراته أيضاً في مجال المشتريات، وخصوصاً "نظامه المكرس للمشتريات" وسياسة إدارة المخاطر، مع سائر مؤسسات الأمم المتحدة بقصد الإسهام في زيادتهم للمشتريات الفعالة من حيث التكاليف.

٢٨ - رأس مكتب خدمات المشاريع الفريق العامل المعني بالخدمات المشتركة في مجال الشراء الذي أنشأه الأمين العام. ويرحب المكتب باشتراك موظفين من وكالات الأمم المتحدة الأخرى في دورات التدريب التي ينظمها في مجال المسائل المتصلة بالشراء والتعاقد، وهناك عدة حالات تم فيها ذلك. وتعتزم إدارة مكتب خدمات المشاريع المضي في هذا النوع من تقاسم الخبرة.

٢٩ - وسيشارك المكتب بدوره مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأخرى خبرتها في المجالات المتصلة بالشراء المرتبطة بمجالي التخصص هذين. وإلى جانب تقاسم الخبرة، يجري التعاون التنفيذي كلما كان ذلك مفيداً. فمثلاً، ساعد صندوق الأمم المتحدة للسكان مكتب خدمات المشاريع في شراء وسائل منع الحمل والمنتجات المتصلة بها، بينما طلب الصندوق من مكتب خدمات المشاريع تنفيذ العقود والخدمات في المجالات التي يوجد للمكتب خبرة خاصة فيها.

٣٠ - وفي سياق الإصلاح الذي قدمه الأمين العام فإن مكتب خدمات المشاريع عضو في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ويشترك في مداولاتها وأنشطتها وفي مداولات وأشطة أفرقتها الفرعية، بما في ذلك اجتماعات الفريق الفرعي المعني بآماكن العمل والخدمات المشتركة حيث جرى بحث مسائل هامة من قبيل فعالية الخدمات من حيث التكلفة.

الحواشي

(١) عقد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اتفاق شراكة مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بواسطة مذكرة تفاهم في نيسان/أبريل ١٩٩٧. وفي هذا الإطار، يعكف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حالياً على تقييم علاقته مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ويتوقع أن تتاح نتائج هذا التقييم بحلول تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩.

— — — — —